ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

إضراب الثماني أيام في الجزائر ٢٨ يناير – ٤ فبراير ١٩٥٧
معركة الجزائر الكبرى

أ.د. الطاهر جبلي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة أبي بكر بلقايد – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

إذا كان الفعل الاستعماري يستثمر ويوجه كل الإمكانيات المادية والمعنوية المتاحة له لتحقيق مشروع هيمنته على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن العمل الثوري بالمعنى الشمولي لمفهوم الثورة استند على استراتيجية المواجهة على جميع الأصعدة وبمختلف الوسائل، واستفاد من البيئة والظروف الملائمة لإيصال أهداف وأفكار وتصورات المشروع الثوري والتحريري، ومن هذا المنطلق يُعَدّ الإضراب أحد وسائل وميكانيزمات التعبئة الشعبية لمقارعة الاستعمار من جهة، واشتراك مجموع الشعب في القضية الشعبية لمقارعة الاستعمار من جهة، واشتراك مجموع الشعب في القضية التي لم ترتبط يومًا بشخص أو بتيار أو بحزب، وإنما كانت دومًا ولا تزال قضية شعب تعرض لعقود طويلة لأكبر عملية اضطهاد ومسخ في التاريخ المعاصر، والتي بلغت أوجها مع اندلاع الثورة الجزائرية الكبرى. عرفت الجزائر خلال الثورة التحريرية في مرحلتها الثانية (١٩٥٦- ١٩٥٨) إضرابًا تاريخيًا شكل منعطفًا حاسمًا في حركة التحرر الجزائرية وصراعها مع فرنسا الاستدمارية -إضراب الثمانية أيام (٢٨ جانفي- ٠٤ فيفري١٩٥٧) هذا الحدث البارز في التاريخ الوطني يجهله الكثير من أبناء جيل الاستقلال، وعلى هذا الأساس إن هدفنا من وراء هذه الدراسة حول هذا الإضراب التاريخي هو الإجابة على الكثير من التساؤلات المرتبطة بموضوع هذا البحث، وكشف الوجه الحقيقي للسياسة الاستعمارية الفرنسية غير الإنسانية السافرة.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث:	٢٥	سبتمبر	٢٠١٣
تاريخ قبـول النشـر:	٠٤	يناير	٢٠١٤

كلمات مفتاحية:
الثورة الجزائرية، الاستعمار الفرنسي، مؤتمر الصومام، الشعب الجزائري، المقاومة الجزائرية

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0041873

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
الطاهر جبلي. "إضراب الثماني أيام في الجزائر (٢٨ يناير – ٤ فبراير ١٩٥٧) معركة الجزائر الكبرى".- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد السادس والثلاثون؛ يونيو ٢٠١٧. ص٣٩ – ٤٨.

مُقَدِّمَةٌ

إذا كان الفعل الاستعماري يستثمر ويوجه كل الإمكانيات المادية والمعنوية المتاحة له لتحقيق مشروع هيمنته على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن العمل الثوري بالمعنى الشمولي لمفهوم الثورة استند على إستراتيجية المواجهة على جميع الأصعدة وبمختلف الوسائل، واستفاد من البيئة والظروف الملائمة لإيصال أهداف وأفكار وتصورات المشروع الثوري والتحريري، ومن هذا المنطلق يُعَدّ الإضراب أحد وسائل وميكانيزمات التعبئة الشعبية لمقارعة الاستعمار من جهة، واشتراك مجموع الشعب في القضية الشعبية لمقارعة الاستعمار من جهة، واشتراك مجموع الشعب في القضية التي لم ترتبط يوما بشخص أو بتيار أو بحزب وإنما كانت دوما ولا تزال قضية شعب تعرض لعقود طويلة لأكبر عملية اضطهاد ومسخ في التاريخ المعاصر، والتي بلغت أوجها مع اندلاع الثورة الجزائرية الكبرى.

إذ عرفت الجزائر في هذه المرحلة الحاسمة إضرابا تاريخيا شكل منعطفًا حاسمًا في عمر الثورة الجزائرية في صراعها مع فرنسا الاستعمارية، إضراب ٢٨ جانفي ١٩٥٧ هذا الحدث البارز في التاريخ الوطني يجهله الكثير من أبناء جيل الاستقلال وعلى هذا

الأساس إن هدفنا من وراء هذه الدراسة حول لإضراب الثمانية أيام هو الإجابة على جملة من التساؤلات: ما هي خلفيات الإضراب، ومَنْ هي الجهة التي دعت إليه؟ ما الذي كان يفكر فيه صانعو الحدث؟ وإلى أي درجة بلغ تجاوب الشعب الجزائري مع تعليمات قادة الثورة؟ وكيف كان رد فعل الساسة الفرنسيين؟ وما هي نتائجه وانعكاساته على العمل الثوري؟

أولاً: الظروف والأوضاع العامة عشية الإضراب التاريخي

١/١- على المستوى الداخلي:

إن الإدارة الفرنسية لا تريد الاعتراف بحقيقة ما يجري في الجزائر وتوهم العالم والرأي العام الفرنسي بأن تطبيق قانون "حالة الطوارئ" قد أفاد كثيرًا في الحد من انتشار الثورة وتحسن الوضع على حد قول الوالي العام "جاك سوستيل"، وأثناء هذه التصريحات الوقحة التي تتشبث بها الحكومة الفرنسية بتحسن الأوضاع، جيش التحرير الوطني يوسع العمليات العسكرية التي بلغت ذروتها في يوم (٢٠ أوت ١٩٥٥) حين وقع أكثر من هجوم جماعي لفرق جيش التحرير الوطني على المراكز العسكرية الفرنسية في كل من قسنطينة، سكيكدة، قالمة، القل، الخروب، ومدن أخرى، والمصادر الفرنسية نفسها تعترف بأن هذه الهجمات "بلغت من الشدة والعنف ما يجعلنا نعتقد أن أصحابها يستجيبون لمشاعر وطنية قوية".[١] وفتح يوم ٢٠ أوت واجهة حربية جديدة كبرى في الشمال القسنطيني، مما اضطر القيادة العسكرية الفرنسية إلى إعادة النظر وبشكل خاص في برنامجها العسكري لقمع الثورة، خاصةً بعد الهجمات العسكرية لجيش التحرير في الفاتح من أكتوبر ١٩٥٥ في مدن الغرب الجزائري: وهران، تلمسان، ندرومة، مغنية فالثورة بلغت أقصاها في الحدة والانتشار لتنذر بزوال حكومة "إدغارفور".

في هذه المرحلة الحاسمة تسفر الحملة الانتخابية لتعيين نواب المجلس الوطني الفرنسي المنحل عن تشكيل حكومة اشتراكية على رأسها "غي موليه – Guy Mollet" في (١٢ مارس ١٩٥٦). إن حصول حكومة السيد "غي موليه Guy Mollet" على كافة السلطات الخاصة يبرز بوضوح موقفه من القضية الجزائرية، مواجهة الثورة بكل الوسائل القمعية في أولويات برنامجه[٢] لأن الجزائر في نظره ما تزال ملكًا لفرنسا الاستعمارية وأن الشعور الوطني لأبناء الشعب الجزائري ليس له أية قيمة بالنسبة إليه.[٣]

المسيو "غي موليه" الرجل الاشتراكي ينحني بصفة مزرية أمام حملة (٦ فيفري ١٩٥٦) التي نظمها كبار المعمرين والتي عينت الوزير المقيم "روبير لاكوست – Lacoste Robert"، ومنذ ذلك الحين تتوجه كل جهود هذا الأخير إلى طلب الإمداد، وحشد قوي وتطبيق البرنامج العسكري الدقيق.

الحكومة الاشتراكية استجابت لمطالب الوزير المقيم "روبير لاكوست" بحيث شرعت في إرسال الإمدادات العسكرية، فلا يمر يوم دون أن تخلو موانئ الجزائر من البواخر القادمة من فرنسا محملة بالجنود والعتاد الحربي، فالإحصائيات العسكرية الرسمية توضح أنه في سنة ١٩٥٥ قدر عدد القوات الفرنسية بـ (١٥٠,٠٠٠) جندي لترتفع من صيف ١٩٥٦ بـ (٤٠٠,٠٠٠) جندي، و(١٠٠,٠٠٠) دركي، وفصائل الأمن الجمهوري وأعوان الشرطة، إضافة إلى حوالي (١٠٠,٠٠٠) من المدنيين الأوروبيين الذين أصبحوا يشكلون كتائب مسلحة (المليشيات)، وارتفعت الميزانية التي خصصت لحرب الجزائر في تلك الفترة إلى ما يزيد على المليار من الفرنكات في اليوم الواحد وهي تفوق أعلى نسبة في التكاليف التي تطلبتها الحرب في الهند الصينية.[٤]

لقد كلف توجه الحكومة إلى انتهاج هذه السياسة الراديكالية اتجاه الثورة وإرهاق الاقتصاد الفرنسي حيث أوردت جريدة أمريكية (CHICAGO DAILY NEWS): "إن الاقتصاد الفرنسي أصبح مزعزعًا بسبب النفقات الباهظة الرامية إلى محاولة إخماد الثورة".[٥] لقد تجاوزت متاعب حكومة "غي موليه Guy Mollet" التكاليف المادية، حيث تعددت إحباطاتها السياسية في الجزائر بانضمام شريحة نوعية من المجتمع الجزائري إلى الثورة في ربيع سنة ١٩٥٦، فقد ظل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، أحد المنابر السياسية لجبهة التحرير الوطني، الأمر الذي جعل هذا التنظيم يستجيب لنداء جبهة التحرير الوطني، الأمر الذي جعل هذا التنظيم يستجيب لنداء جبهة التحرير الوطني للقيام بالإضراب.[٦] بعد أن قامت السلطات الاستعمارية باعتقال وإعدام العديد من الطلبة بتهمة الانخراط في التنظيمات المسلحة لجيش التحرير الوطني، فكان قرار مقاطعة المؤسسات التعليمية الفرنسية في (١٩ مايو ١٩٥٦) حدثًا مميزًا ومعلمًا بارزًا في عمر الثورة الجزائرية، إذ تم التحاق الطلبة زرافات وفرادى بصفوف جيش التحرير، مما أعطى دعمًا كبيرًا للثورة من حيث التنظيم والتأطير والقيادة.

وإذا كان إضراب الطلبة قد جاء نتيجة لسياسة تعسفية فرنسية فهو رد فعل لابد منه بعد أن تعرضت هذه الطبقة المثقفة للضغط والخناق الشديدين، فإن التوجه إلى هيكلة الثورة وتنظيم الصفوف وضبط البنية المؤسساتية للعمل السياسي والعسكري كان وليد رغبة راودت العديد من قادة جبهة وجيش التحرير، فكانت الدعوة إلى عقد مؤتمر الصومام مؤتمر توكل إليه مهمة تنظيم الثورة سياسيًا وإداريًا وعسكريًا، لقد تجسدت الفكرة على أرض الواقع على ضفاف وادي الصومام في صيف ١٩٥٦، فقد تم عقد المؤتمر في شهر أوت بحضور العديد من قادة الثورة وتمخض جدول أعماله الذي دام أسبوعين عن اكتساب الثورة لأولى الهياكل التنظيمية ممثلة في مجلس وطني، ولجنة للتنسيق والتنفيذ، وتقسيم إداري وسياسي، ولجان فرعية ذات مهام محددة، كما تبدو أهمية هذا المؤتمر الذي يشكل منعرجًا حاسمًا من خلال امتلاك العمل الثوري لبعد إيديولوجي شرعي وذو أهداف واضحة المعالم.

إن هذه الإنجازات التي حققتها الثورة كانت لها انعكاسات وخيمة على حكومة "غي موليه" الأمر الذي جعله ينتهج سياسة خبطة عشواء تحت ضغط الوزير المقيم "روبير لاكوست" ومن ورائه غلاة المعمرين. لقد خرجت السياسة الفرنسية عن المألوف في الأعراف الدولية عندما قامت جهرًا وعلى مرأى ومسمع من العالم بعملية قرصنة جوية تمثلت في تحويل طائرة كان قد وضعها سلطان المغرب محمد الخامس تحت تصرف وفد جبهة التحرير الوطني يتمثل في وفد الزعماء الخمسة "أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، مصطفى الأشرف".[٧] إن عملية القرصنة الجوية لم تكن سوى محاولة يائسة هدفت من ورائها الحكومة الفرنسية إلى شل النشاط السياسي للثورة وإضعاف معنويات جيش التحرير الوطني والشعب الجزائري.

وتجدر الإشارة إلى؛ أن تعامل الاستعمار مع الثورة حتى وإن بلغ في مراحل معينة الذروة في القمع واستعمال القوة، إلا أن الدارس المتمعن والمتابع لتطورات الكفاح يدرك أن هذه السياسة المتبعة من قبل الاستعمار لم تكن وليدة أعمال ظرفية أو جهود معزولة، إنما كانت طيلة عمر الثورة سياسة مدروسة وجهد دءوب حتى وإن تعاقبت حكومات وعين جنيرالات، وفي هذا الصدد فإن فرنسا لم تتوقف سنة ١٩٥٦ عن سياستها -كما ذكرنا سالفا- بل نجدها عن طريق حكومة "غي موليه" والوزير المقيم الاشتراكي النقابي القديم تعمد في نهاية ١٩٥٦ إلى ابتكار أسلوب جديد في عزل الثورة عن الشعب بإنشاء المناطق المحرمة في شكل محتشدات. وتكاد سنة ١٩٥٦ تنقضي حتى أصدرت السلطات الاستعمارية قرارًا (دراكونيا) بتاريخ (١٤ ديسمبر ١٩٥٦) يقضي بمنح سلطة الحفاظ على الأمن للعسكر أعطي بمقتضاه للجنرال ماسو "Massu" العائد لتوه مهزومًا من قناة السويس إثر مشاركته في العدوان الثلاثي على مصر على رأس فرقته العاشرة للمظليين كل الصلاحيات لاستعادة النظام بمدينة الجزائر ونواحيها.

إن هذا الملخص وإن يكتنفه بعض التقصير، إلا أنه يعطي صورة عن الوضع الداخلي المشحون بالتوتر والترقب والحذر الذي أصدرت فيه جبهة التحرير الوطني عن طريق لجنة التنسيق والتنفيذ قرارها التاريخي بإعلان عن إضراب الثمانية أيام.

٢/١- على المستوى الخارجي:

مع انقضاء العام الثاني للثورة وجدت السياسة الفرنسية في الجزائر نفسها أمام صعوبات داخلية وخارجية، وإن كما أسلفنا تناول المناخ السياسي العام عشية الحدث التاريخي في الجزائر، فإنه يجب الإشارة بالتطرق إلى التطورات السياسية التي عرفتها الساحة الدولية عمومًا والعربية خصوصًا والتي كانت لها انعكاسات إيجابية وسلبية على وتيرة العمل الثوري في الجزائر، فبعد أن أصبحت الثورة عبئًا اقتصاديًا ونقطة للممارسة السياسية في فرنسا، إذ كان موضوع السياسة الفرنسية في الجزائر ثغرة تستند إليها المعارضة الفرنسية للإطاحة بالحكومة القائمة في "المتروبول"،[٨] وازداد أيضًا عبئ المحافظة على المستعمرات التي تسري في شرايينها الرغبة في التحرر والتطلع للاستقلال. ولم يبق أمام أصحاب القرار السياسي في فرنسا سوى بدائل صعبة وخيارات فرضت نفسها على الواقع، الأمر الذي دفع بالحكومة الفرنسية إلى تسوية مسألتي استقلال كل من تونس والمغرب في ربيع ١٩٥٦ لتتمكن من التفرغ للثورة الجزائرية.

إلا أن الحسابات الفرنسية لم تكن دقيقة، فهاتان الدولتان الشقيقتان المستقلتان ضلتا تمنحان دعمًا ماديًا ومعنويًا للثورة حتى الاستقلال، كما أن الثورة الجزائرية كانت في هذه الفترة قد امتلكت وسائل جديدة ومنابر سياسية في العديد من الدول العربية، وفي إطار الكتلة الأفروأسوية الأمر الذي أجبر فرنسا على السعي لمواجهة الثورة في مختلف الجبهات الداخلية والخارجية، وأبرز مثال على ذلك العدوان الثلاثي على مصر في نوفمبر ١٩٥٦ الذي اشتركت فيه إلى جانب الكيان الصهيوني وبريطانيا وكان المكلف بالإعداد له في الكواليس الفرنسية الجنرال السفاح "شال Challe" بالتنسيق مع الصهيوني "شيمون بيراز" Chimon Perez"، ورئيس الوزراء البريطاني "إدان Eden"، وحسب المؤرخ الفرنسي ذي الباع الطويل في تاريخ الثورة الجزائرية، أو حرب الجزائر كما يسميها "فإن مظليي الفرقة العاشرة بقيادة الجنرال "ماسو Massu" واصلوا حربًا ضد جمال عبد الناصر كانوا قد بدءوها في جبال الأوراس.[٩] ويواصل المؤرخ نفسه في تحليله للعدوان الثلاثي بأن تدخل الاتحاد السوفيتي وتردد الولايات المتحدة حرم القوات الفرنسية والصهيونية والبريطانية من انتصار كان سيمكن فرنسا من تدمير "مهد جبهة التحرير الوطني".[١٠]

ثانيًا: قرار الإضراب (الدعوى الخلفيات)

قبل أن نستعرض قرار الإضراب التاريخي الذي أعتبر ذروة المواجهة خلال ما عرف في الأدبيات التاريخية بـ "معركة الجزائر" لا بد أن نسلط الضوء على فكرة أشار إليها المؤرخ الفرنسي "هنري لومير"Henri le Mire"[١١] مفادها أن معركة الجزائر قد دارت أحداثها في سنة ١٩٥٧، إلا أن جهود جبهة التحرير الوطني لزرع تنظيماتها في العاصمة كانت قد بدأت في سنة ١٩٥٥ عندما كلف كريم بلقاسم وعمر أو عمران عبان رمضان بتنظيم العمل الثوري في الجزائر العاصمة، لكن دون الاستطراد في هذا الجانب ثمة سؤال يفرض نفسه حول فكرة الدعوة إلى الإضراب وخلفيات هذا القرار؟ إن المصادر التاريخية المتوفرة تعطي صورة واضحة على هذا التساؤل وإن ظلت الحاجة إلى التعمق في البحث تفرض نفسها دائمًا.

لقد كانت لجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) نواة العمل الثوري بشقيه السياسي والعسكري في هذه الفترة إذ تجمع الكاتبات التاريخية على أن العربي بن مهيدي مسؤول العمليات المسلحة في الجزائر والتابعة للجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E) هو الذي طرح الفكرة على قائد تنظيمات العمل المسلح في العاصمة "ياسف

سعدي" وتم اتخاذ القرار من طرف عبان رمضان وبن مهيدي[١٢] بعد أن اتفقا مع الأعضاء الثلاثة الآخرين "كريم بلقاسم، بن خدة، سعد دحلب" على اعتبار العمل الثوري يجب أن يكون متعدد الأشكال والصورة، فقد كانت ثمة قناعة بأن عملية استعراضية لمجموع الشعب الجزائري يمكن أن تؤثر على الرأي الدولي العام، كما كانوا يعتقدون بأنه يجب في جميع الأحوال دفع الشعب إلى التعبير عن تنبيه ومساندته للثورة، فالمهمة ليست مرتبطة بشخص أو تيار أو حزب، إنما قضية شعب وإطاراته كما كان يحرص على ذلك عبان رمضان ويوافقه العربي بن مهيدي.

إن ضرورة العمل الجماعي كانت تفرض نفسها لأن تظاهر الشعب الجزائري بالملايين بكل وضوح إلى جانب جبهة التحرير الوطني سوف يجعل حجج الاستعماريين ضعيفة الوزن إن لم نقل معدومة، لكن أي إضراب وما شكله، لقد كان في نظر صانعيه عملية استعراضية كبرى سلمية وهادفة ستشهد البلاد في شكل مظاهرة بأيدي مكتوفة لعدم الذهاب بعيدًا نحو العنف والعنف المضاد.[١٣] إذا كانت فكرة الإضراب قد لقيت تجاوبًا وإجماعًا داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، فإن النقاش اشتد عندما تعلق الأمر بتحديد مدة الإضراب، فبعد أن تم التفكير في مدة شهر حسب المجاهد "ياسف سعدي" فإن ابن مهيدي رجح مدة أسبوع واحد[١٤] لأن ثماني أيام مدة كافية في نظره ليصبح الحدث بارزًا إذ يجب انتظار ردود الفعل من تعسف وقمع لكن الشعب سوف يصمد والصدى في العالم يكون أعمق وأطول.[١٥] فحسب عبان رمضان أن هناك بديلين، إما المواجهة المباشرة الخطيرة العواقب أو فعل ذو نتائج إيجابية، ولخص ذلك في عبارة "عوض أن ننزل الشعب للشارع ونجعله يواجه الرشاشات سوف ندفع به إلى إضراب لم تشهد له الجزائر مثيلاً".[١٦]

رغم أن اتخاذ قرار الإضراب كان مخاطرة كبيرة كما صرح بذلك مخططيه، إلا أنهم قلبوا الموضوع بكل جوانبه وأخذوا بروح ثورية جميع الإمكانيات المتاحة، إذ أن العمل المتأني لم يكن كافيًا وحده، فالإضراب الذي شل الجزائر في ذلك الأسبوع التاريخي استفاد من وجود تنظيم سياسي وإداري جيد لجبهة التحرير الوطني الأمر الذي مكنها من الحصول على قوة أكثر ودعم مالي يجود به الشعب على ثورة آمن بها. لقد أعطيت الأوامر بجميع الأحياء في صفوف العمال والتجار وانتشر الناشطون في أحياء العاصمة وتمت تصفية بعض الأوروبيين إثر العمليات الناجحة التي قام بها المجاهدون وعلى رأسهم "علي لابوانت"، تلك العمليات التي هزت المشككين وحركة المتعاطفين وضاعفت من يقين المناضلين، بقيت الثغرة الوحيدة التي يمكن أن تفشل الإضراب تكمن في الحالة الاجتماعية والاقتصادية للكثير من العائلات التي تعوزها الحاجة المادية، لكن لجنة التنسيق والتنفيذ قررت جمع مبلغ (١٥) مليون فرنك قديم عملاً بفكرة "مال الشعب يعود إلى الشعب" مثلما كان يرى عبان رمضان، كما أمرت لجنة التنسيق والتنفيذ أن تساعد العائلات الأقل حاجة، العائلات الأكثر فقرًا. ورغم أن قادة الولايات كانوا قد بعثوا تقارير إلى لجنة التنسيق والتنفيذ يوضحون فيها بأنهم قد تعرضوا لمضايقة الجيش الفرنسي الذي تدعم بإمدادات معتبرة إلى أن لجنة التنسيق والتنفيذ اعتبرت هذا الأمر عاملاً إضافيًا في المضي نحو الإضراب لجلب أكبر عدد ممكن نحو العاصمة للتخفيف عن معاقل الثورة في الولايات الأخرى.[١٧]

ثالثًا: أهداف الإضراب

إن البحث عن دواعي الإضراب وأهدافه يعني الإجابة عن السؤال الآتي ما الذي كان يفكر فيه زعماء لجنة التنسيق والتنفيذ عندما اجتمعوا في (٢٢ جانفي ١٩٥٧) في (٣ شارع كاتون Caton) " في قلب العاصمة واتخذوا القرار التاريخي بالإضراب؟ إن الهدف المباشر هو محاولة استثمار حدث سياسي دولي يتمثل في جلسات نقاش هيئة الأمم المتحدة لصالح الثورة والقضية الجزائرية، فقناعة المخططين للإضراب ارتكزت على فكرتين أساسيتين أولهما أن الإضراب سيكون نجاحًا وانتصارًا للقضية الجزائرية التي ستدول عن طريق الأمم المتحدة وسيكون نجاح الإضراب عاملاً مساعدًا للوفد الدبلوماسي لتسجيل القضية في الجلسات المقبلة لهيئة الأمم المتحدة وما يؤكد هذا الطرح منشور أصدرته لجنة التنسيق والتنفيذ جاء فيه (بمناسبة نقاش هيئة الأمم المتحدة حول القضية الجزائرية يجب على الشعب الجزائري أن يقوم بالتعبير إرادته في الحرية والاستقلال هذه المظاهرة ستترجم على الخصوص عن طريق شن إضراب لمدة ثماني أيام في كل التراب الوطني وبمشاركة فعالة لكل الطبقات الاجتماعية بدون استثناء ..... سوف يعطي الشعب عن طريق هذه العملية قدرة لممثلينا في الأمم المتحدة لإقناع دبلوماسي الدول الأجنبية الذين لا تزال عالقة في أذهانهم أوهام حول السياسة الليبرالية لفرنسا في الجزائر....)[١٨].

وإلى جانب محاولة إحراز انتصار دبلوماسي على منابر أهم هيئة سياسية دولية، هدفت الثورة إلى تحقيق جملة من الأهداف على الصعيد الداخلي، فالإضراب في شقه السياسي محاولة أخرى لإلقاء الثورة إلى الشارع ليحتضنها الشعب وامتحان صعب أمام جبهة التحرير لتظهر بصفتها الممثل الوحيد والشرعي باسم الشعب والقضية الجزائرية[١٩] أمام طروحات وحجج الاستعماريين من غلاة المستوطنين ومتطرفي الجيش الفرنسي، أما الشق الاقتصادي فيكمن في كون الإضراب ضربة مباشرة وقاصية للاقتصاد الفرنسي.[٢٠]

رابعًا: أيام المواجهة

في يوم الاثنين (٢٨ جانفي ١٩٥٧) منذ الساعة الرابعة صباحًا أفرغنا الثكنات والمكاتب، الجيش كله وضع على الأرصفة، على الخامسة صباحًا حيث تستيقظ العاصمة عادةً لا شيء يتحرك في أحياء المسلمين، لم يتوجه أي عامل إلى عمله، قطارات العمال

تصل فارغة، التعليمة أتبعت في كل مكان) هكذا صرح الكولونال المتطرف "إيف غودار" Godard–Yves " صبيحة الإضراب التاريخي في يومه الأول.[٢١] الجزائر شلت كليةً ولجنة التنسيق والتنفيذ أعطت أوامرها التطبيقية لعدم الموازجة بين الإضراب والعمل المسلح لكي لا تعطي الفرصة للحكومة الفرنسية للإدعاء بأن الإضراب قد أخذ بعدًا تمرديًا في شكل عصيان مسلح، كما أوصت اللجنة أيضًا بعد رفع المطالب المادية لكي لا يؤول البعض بأن الإضراب تقليدي، إذن الإضراب في تصور مخططيه لا تمردي ولا نقابي إنما إضراب سياسي في إطار عملية استعراضية تهدف إلى الضغط على الاستعمار.[٢٢] وهو ما تحقق خلال الأسبوع من المواجهة السلمية من طرف الجزائريين ورد الفعل التعسفي القمعي من طرف الجيش الفرنسي وفلول المستوطنين.

إننا نستطيع أن نستشف مدى الاستجابة للإضراب الذي دعت إليه قيادة الثورة من المنابر الإعلامية الاستعمارية نفسها فيكفي تصفح كبريات الصحف الفرنسية الواسعة الانتشار مثل: (Le Monde)، و(L'observateur)، و (L'express) لكي نصل إلى نسبة استجابة شكلت نجاحًا كبيرًا للإضراب[٢٣] رغم الجهود الفرنسية لتكسيره قبل انطلاقته أو "قتله في البيضة" كما صرح بذلك "ماسو Massu"[٢٤] لكن الإضراب بلغت نسبته (90%) في الإدارات العمومية، مصالح البريد والسكة الحديدية، ورغم إدعاءات السلطات الفرنسية بأن الإضراب انتهى في يومين الأخيرين (٣-٤ فيفري ١٩٥٧) إلا أن نسبة المضربين ظلت نفسها وحتى التجار الذين كانت أبواب محلاتهم مفتوحة لم يلتحقوا بها رغم النهب الذي تعرضت له مما يؤكد أن الإضراب قد أحترم بدقة. كما أن الإضراب لم يبق حبيس الجزائر بل وجد صداه في أوساط العمال الجزائريين في فرنسا إذ أكدت اتحادية جبهة التحرير هناك أن نسبة المشاركة تراوحت بين (40%) إلى (80%) طيلة أيام الإضراب.[٢٥]

لا مناص في هذا المقام من الاعتراف بأن هذا العرض الموجز لسير الإضراب لا يعطي صورة كاملة وواضحة على الطابع الصدامي والمواجهاتي الذي أخذه الإضراب منذ ساعاته الأولى إلى أسابيع عديدة أعقبته، الأمر الذي يضطر الباحث إلى تقصي ردود الفعل الاستعماري اتجاه الإضراب. لقد كان صانعو الحدث في لجنة التنسيق والتنفيذ يدركون بأن تنفيذ إضراب بهذا الحجم لن يكون سرًا بهذه المادة الطويلة، وبالفعل فقد عرف روبير لاكوست بمشروع الإضراب الذي فضل التحرك بهدوء وحنكة ودهاء وبدأت الاستعدادات الفرنسية لتكسير الإضراب منذ الأيام الأولى لشهر جانفي.

في عشية (٦ جانفي ١٩٥٧) اتفقا صالان (Salan)، ولاكوست (Lacoste) حول الموضوع حيث أعطيت الأولية للعمل البوليسي وظهر أن التخلي عن ممارسة السلطات المدنية لصالح الجيش كان يجد تفاهمًا كبيرًا في ماتينيون (Matingnon) لأن الحكومة كانت هي أيضًا تريد تكسير الإضراب بأي ثمن بعد أن استثمرت الوضع العام في الجزائر بإحداث ضجة كبيرة حول الانعكاسات المأساوية "للإرهاب" ووجد شعار دعائي يقول "مظليي الفرقة العاشرة ضد واضعي القنابل" قبولاً كبيرًا في الأوساط الفرنسية.[٢٦] في ٧ جانفي صرح "غي موليه" عند إعطائه الجنرال ماسو قائد الفرقة العاشرة صلاحيات واسعة "ماسو" سوف أكلفك بحفظ النظام في هذه المقاطعة. "يقصد الجزائر العاصمة" وسوف تكون لك كل السلطات مع فرقتك، سوف تستعيدون زمام الأمر بأيديكم".[٢٧] وأكد هذا المنحنى الوزير المقيم لاكوست عندما صرح لماسو وفهوده كما يحلو للمؤرخين الفرنسيين تسميتهم، قائلاً "أعملوا دون أن تعيروا أدنى اهتمام للقوانين".[٢٨]

إن هذه الاستعدادات الفرنسية هي التي جعلت تصريحات الرسميين الفرنسيين تبدو متفائلة حول إفشال "مخطط المتمردين" و"عملائهم الشيوعيين" فقد بدا ماسو واثقًا من نفسه منذ اليوم الأول، ففرض انتشار الجيش في مداخل الجزائر ومخارجها، كما أمر بأن يقوم الملاك ومسؤولي المؤسسات العمومية بعمليات تفتيش وكان يعتقد أن الهدف الأول هو وقف عمليات التفجير لكنه نسي بأن جبهة التحرير الوطني كانت قد أوقفتها.

قام ماسو بتوظيف كل ما كانت تسمح به شعبيته في الأوساط الأوروبية لأحكام قبضته على العاصمة التي كان سيدها بدون منازع في تلك الأيام المصيرية، ومن أجل استعادة النظام تحصل ماسو من لاكوست على ورقة بيضاء وامتلك الضوء الأخضر فوجه اهتمامه إلى القصبة معقل الثورة وعرين بن مهيدي ورفاقه، فاستعان بأكفأ الضباط الذين أنجبتهم كلية سان سير (Saint-Syr) الشهيرة وأكثرهم دموية وتطرفًا اتجاه الشعب الجزائري وثورته وعلى رأسهم غودار (Godard) وبيجار (Bigeard) وروزات (Roizat) وترينكي (Quier Trin)،[٢٩] إلا أن جهود الثمانية آلاف جندي وهو قوام الفرقة العاشرة للمظليين مدعومة بالمستوطنين وفرق الشرطة لم تحقق ما كانت ترمي إليه مطامح الحكومة الفرنسية، الأمر الذي جعل رد الفعل الفرنسي في الأيام الأخيرة من الإضراب يأخذ أبعادًا جديدة، إذ أصبح المظليون يعمدون إلى فتح المحلات وإرغام التجار والعمال على العودة إلى العمل بالقوة، وحتى الأطفال طالهم الإغراء الفرنسي بالحلوى، وإنبجست في عقل "راوول سالان Raoul Salan" لقائد العام للجيش الفرنسي بالجزائر وصديقه الاشتراكي النقابي القديم الوزير روبير لاكوست نظرية التأثير البسيكولوجي لإفشال الإضراب فانتشرت فرق متخصصة وضع تحت تصرفها سالان كل ما تمتلكه الإدارة الفرنسية من إمكانيات،[٣٠] فأعدت منشورات، ووضعت ملصقات، وسارت سيارات بمكبرات الصوت، في أحياء العاصمة، وعرضت أفلام تمجد فرنسا، وظهر الجنرال سالان متفائلاً مرة أخرى عندما قال مدافعًا عن فكرته أو خطته ".... سوف يأخذ المظليون الأطفال من أيديهم وسيدلونهم على الطريق إلى المدرسة" إلى أن الواقع دحض تفاؤله وبدا طرحه حول علم النفس الطفولي كما تكتب

"Alleg–Henri" هنري ألاق" غير واقعي لأن الإضراب كان قد بلغ مداه"،[٣١] وعجزت ردود الفعل القمعية في شقها الدعائي السيكولوجي عن زرع الشك في نفوس الجزائريين رغم القدرة الكبيرة على الخداع والتضليل التي كانت تتمتع بها الأجهزة الاستعمارية والتي لا نجد لها نظيرًا إلا في ما كان يقوم به "غوبلز Gbelz" في ألمانيا.[٣٢]

فقد كانت برامج إذاعة الجزائر والخطابات المنبعثة من مكبرات الصوت تردد شعارات مخادعة مثل "قوات الأمن سوف تحميكم من المحاولات الإجرامية لجبهة التحرير الوطني، يا سكان الجزائر، جبهة التحرير تريد أن تمنعكم على العمل وتفرض غلق المحلات، وتريد تجويعكم ودفعكم إلى الشقاء، لكنكم لا تريدون هذا، ضعوا ثقتكم في قوات الجيش والشرطة، أظهروا بأنكم تريدون الحياة، ولا تريدون الموت جوعًا، وأظهروا بأنكم تثقون في فرنسا وفي الجيش الفرنسي، وأعلنوا بأن إرادتكم للسلم أقوى من إرادة جبهة التحرير للحرب".[٣٣] لقد كان الإضراب أول مفترق طرق عرفته حرب الجزائر، وكشف أن التباين في الطرح وأساليب المواجهة كان كبيرًا جدًا بين نخبة ثورية وضعت ثقتها في شعب يؤمن بثورته ونظام استعماري بقوة حاشدة ومؤسسات تترصد كل فعل وطني يهدف إلى تفعيل الثورة لتحقيق الاستقلال.

خامسًا: نتائج الإضراب وانعكاساته

١/٥- على المستوى الداخلي:

الإضراب التاريخي ترجم بعمق قرارات مؤتمر الصومام على أرض الواقع بإثبات الذات داخليًا وإسماع صوت الجزائر خارجيًا، وكان فرصة لتأكيد تلك الاستراتيجية الشاملة لمفهوم الثورة، ورغم الامتحان الصعب الذي مرت به جبهة التحرير الوطني، إلا أن أيام الإضراب كانت تأكيد على قدرتها للقيام بتعبئة شاملة وفعلية لمختلف شرائح الشعب الجزائري. فالأيام الثمانية كانت بمثابة استفتاء وطني عبر فيه الشعب الجزائري عن ثقته المطلقة وأكد تمسكه العضوي بجبهة وجيش التحرير الوطني، إذ أن الجبهة أثبتت على أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري وقضيته العادلة، وأزالت الغموض لدى الكثير من المهاجرين الجزائريين في فرنسا الذين كانوا يعتقدون بأن من يقود الثورة هم المصاليون،[٣٤] وبذلك حقق الإضراب التاريخي إجماعًا وطنيًا من حيث التعبئة التي كانت تهدف إليها جبهة التحرير الوطني على المستوى السياسي.

أما على المستوى العسكري، فإن قيادة الثورة نجحت إلى خد بعيد في إلقاء الثورة إلى الشارع رغم سياسة القبضة الحديدية التي انتهجتها السلطات العسكرية الفرنسية بالعاصمة. "مدينة الجزائر تحولت إلى ديان بيان فوثانية" ومعركة الجزائر أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك عن قدرة المجاهدين الجزائريين على تأكيد وجودهم وتحدي الآلة العسكرية الفرنسية، وحكومة باريس هي الأخرى فشلت في تطبيق سياستها المبنية على أساس إيجاد قوة ثالثة (عناصر من الأهالي يمثلون الشعب) كبديل فعلي بعد أن استنفذت السلطات الفرنسية كل طاقتها في العمل على تطبيق سياسة القبضة الحديدية، ومن بين المؤشرات التي توضح لنا مدى تأثير الإضراب وفعاليته على المستوى العام هو مغادرة الممثلين الأجانب لبعض المنظمات الإقليمية والدولية للعاصمة، أثناء فترة الإضراب وبعده خوفًا من ازدياد تدهور الوضع العام وبداية معركة الجزائر، وكان من بين الذين غادروا، ممثلي أعضاء السوق الأوروبية المشتركة.

إن إضراب الثمانية أيام كان أول مفترق طرق عرفته الثورة الجزائرية في عامها الرابع وقطيعة نهائية بين النظام الاستعماري الفرنسي والشعب الجزائري وإذا كان الإضراب العام قد حقق نتائج إيجابية على المستوى الداخلي شكلت منعطفًا حاسمًا في عمر الثورة، فإن المتتبع لأحداث الإضراب في كل مراحله يلاحظ أن هناك نتائج انعكست سلبًا على العمل السياسي والعسكري أيضًا. فالجزائر العاصمة تحملت القسط الأكبر من العواقب المأساوية مقارنة بالمدن الأخرى، فمدة الإضراب نتج عنها نقص كبير في عملية تموين الثورة إضافة إلى المتاعب التي واجهها الشعب بسبب نقص في مختلف المواد الغذائية من جراء عملية النهب المحلات التجارية عبر أحياء العاصمة.[٣٥] التجاوزات الرهينة التي واجهها الشعب على إثر الاعتقالات العشوائية الواسعة والتعذيب الفظيع الذي كاد أن يتخذ طابعًا مؤسساتيًا لا ينقصه سوى الاعتماد الرسمي في النصوص التشريعية والقانونية.

هذه الاعتقالات العشوائية بدأت دون تمييز بين مختلف الشرائح الاجتماعية والثقافية والعرقية [٣٦] وتشير المصادر الرسمية الفرنسية أن عدد المحبوسين بلغ (٢٤٠٠٠) خلال الأشهر السبعة الأولى لسنة ١٩٥٧، ومع ذلك يبقى هذا الرقم بعيدًا عن الواقع حسب تصريحات وشهادات الذين عاشوا الإضراب التاريخي، إضافة إلى كل هذا أن الثورة الجزائرية فقدت أبرز مفجريها بعد إلقاء القبض على البطل العربي بن مهيدي يوم (٢٣ فيفري ١٩٥٧) بالعاصمة وتعرضه لعملية تعذيب وحشي على يد السفاح "بيجار" لمدة أسبوع كامل،[٣٧] كما استشهد بطل معركة الجزائر (علي لابوانت) ورفقائه (ياسف عمار، حسيبة بن بوعلي، وبوحميدة محمود)،[٣٨] الإدارة الاستعمارية عن طريق مصالحها استطاعت كشف العديد من مناضلي جبهة التحرير الوطني الذين كانوا يعملون داخل أجهزة الإدارة الاستعمارية، مما أدى إلى فقدان عناصر مهمة في خلايا الجبهة، والأخطر من كل هذا فإن المصالح الفرنسية عن طريق مكتب الدراسات والاتصال (BEL) استطاعت إلحاق إصابات شديدة بشبكات الجبهة الحضرية من جراء اختلال نظام الاتصالات، كما اكتشف مقر لجنة التنسيق والتنفيذ بعد معركة العاصمة، مما أدى إلى مغادرة أعضائها للعاصمة يوم ٢٧ فيفري ١٩٥٧.[٣٩]

خروج لجة التنسيق والتنفيذ من العاصمة طرح مشكلاً آخر بالنسبة لقادة الثورة بحيث أن مؤتمر الصومام نص في أحد

قراراته بمبدأ أولوية الداخل عن الخارج، لكن الوضع الذي آلت إليه اللجنة بعد استشهاد العربي بن مهيدي ومغادرة أعضائها الآخرين أصبح العمل بمبدأ "أولوية الداخل على الخارج غير ساري المفعول وفي هذه الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة والخلل الذي أصاب جهازها التنفيذي التقى قادة الثورة في أول اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة بين (٢٠) و(٢٨ أوت سنة ١٩٥٧ لدراسة الوضع المتردي الذي أصاب الهياكل السياسية للثورة بعد معركة الجزائر وانتهى هذا اللقاء برفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من (٥) أعضاء إلى (٩) أعضاء ورفع عدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى (٥٤) عضوًا وتم تعويض المفقودين بأعضاء جدد واتخذ المجلس قرارات هامة وخول جزء من صلاحياته للجنة التنسيق والتنفيذ.[٤٠]

٢/٥- على المستوى الخارجي:

إضراب الثماني أيام كان فرصة حقيقية لترجمة قرارات مؤتمر الصومام في جانبه الإعلامي، وعدم الاقتصار على الجانبين السياسي والعسكري، بل تدعيمهما بالجانب الإعلامي وإيصال صوت الجزائر للمؤتمرات الدولية والإقليمية والرأي العام العالمي.

وعلى الرغم من أن التغطية الإعلامية لإضراب الثماني أيام كانت موجودة داخليًا، فإن التغطية الخارجية هي التي كان لها صدى نظرًا لما أحدثته من نتائج إيجابية دعمت رصيد الثورة الجزائرية في إطار الاستراتيجية الشاملة للصراع مع فرنسا. إن ممثلي وكالات الأنباء ومراسلي الصحف الدولية في الجزائر أيام الإضراب تابعوا الحدث واطلعوا على كل الوسائل القمعية والتعسفية التي انتهجتها الإدارة الفرنسية الاستعمارية لتحطيم الإضراب، فالرأي العام الدولي اقتنع بأن القضية الجزائرية قضية عادلة وتأكد إلى حد بعيد من النوايا السيئة لفرنسا بخصوص القضية التي تدعي بأنها داخلية.[٤١]

كما أن الصحف الفرنسية بتغطيتها الإعلامية أحدثت شرخًا في الرأي العام الفرنسي ويظهر ذلك جليًا في تأثر الحياة السياسية في فرنسا بسبب التوتر السياسي الذي نجم عن الإضراب التاريخي، وانقسم الرأي العام بين مؤيد ومعارض للوجود الفرنسي في الجزائر، وهم ما أدى إلى إضعاف حكومة "غي موليه".[٤٢] وبذلك استطاع قادة الثورة عن طريق إضراب الثماني أيام إيصال صوت الجزائر إلى منابر هيئة الأمم المتحدة، فالإضراب كان في الحقيقة عاملاً مساعدًا للوفد الدبلوماسي في تدويل القضية في الدورة العاشرة للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ (١٠ فيفري ١٩٥٧) والتي دامت أكثر من (١٥) يومًا وخرجت بتوصيات هامة وهو أن المشكلة الجزائرية تعتبر من المشاكل التي تنطبق عليها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة في حق تقرير المصير هذا الموقف الحاسم على المستوى الدولي فند الادعاءات الفرنسية على أن الجزائر قطعة فرنسية، وعمق شرعية جبهة التحرير الوطني على أنها هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي.

سادسًا: صدى الإضراب ومظاهر التضامن العربي مع الجزائر

الدول العربية الشقيقة لم تتأخر يومًا في تضامنها مع الشعب الجزائري وقضيته العادلة، فالإضراب التاريخي أحدث صدى عميقا سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي على حد السواء في أغلب الدول العربية. لم تنته أيام الإضراب التاريخي حتى وقف الأشقاء تضامنًا مع الشعب الجزائري في قضيته العادلة إيمانًا بالماضي والمصير المشترك، ففي تونس أعلن الشعب التونسي صبيحة يوم الأربعاء (١٩٥٧/٠١/٣٠) إضرابًا شاملاً لمدة نصف يوم تضامنًا مع الشعب الجزائري استجابةً لنداء الحزب الدستوري التونسي والإتحاد العام التونسي للشغل والكثير من المنظمات القومية الأخرى، كما أعلنت جمعية الطلبة الجزائريين الإضراب لمدة أسبوع كامل في نداء موجه للطلبة الجزائريين بتونس، وأعلنوا عن تمسكهم بالثورة ومساندتهم لإخوانهم في الجزائر، أما في القاهرة فقد أذاعت محطة صوت العرب بلاغًا وجهته جبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري تمجد فيه موقفه الرائع في تنفيذه لقرارات الإضراب التاريخي.[٤٣]

ومن مصر الشقيقة بعثت مشيخة الأزهر برقية تأييد لوفد جبهة التحرير الوطني في القاهرة باسم علماء الأزهر وطلبته، وأعلن في الأزهر عن إضراب يوم الخميس (١٩٥٧/٠١/٣١) تضامنًا مع الشعب الجزائري كما ناشد شيخ الأزهر جميع الشعوب المحبة للسلام بمناصرة القضية الجزائرية.[٤٤] أما في سورية فقد عقدت لجنة الاتصال للشعب العربي السوري اجتماعًا بدمشق يوم (٢٩ جانفي ١٩٥٧) درست فيه التطورات الدولية والأحداث التي تعيشها الجزائر، وقررت اللجنة في الأخير إضرابًا عامًا وشاملاً في جميع أنحاء القطر العربي السوري الشقيق، كما وجهت اللجنة نداء إلى كل الشعوب العربية تحث فيها تقديم المزيد من الإعانات المادية والمعنوية للشعب الجزائري، كما أرسلت اللجنة برقية إلى هيئة الأمم المتحدة تطلب منها إدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها القادمة.

أما في المغرب، فقد أعلنت المنظمات القومية في الرباط إضرابًا عامًا لمدة ساعة يوم (١٩٥٧/٠١/٣١) تأييدًا للشعب الجزائري، وقد استجابت الأمم المغربية استجابة كاملة لهذا النداء، أما في تيطوان فقد أرسلت جمعية نساء تطوان برقية تأييد للقضية الجزائرية إلى الكاتب العام للأمم المتحدة، كما قامت الجمعية بجمع التبرعات لفائدة الثورة الجزائرية. كما يجب الإشارة إلى؛ أن مظاهر التضامن مع الشعب الجزائري لم تقتصر على الدول العربية فقط، بل حتى لدى البعض من الفرنسيين الذي كانوا في الجزائر أيام الإضراب التاريخي، وما لاحظوه من الممارسات غير الإنسانية المتناقضة مع الأعراف الدولية في حق الشعب الجزائري.[٤٥]

سابعًا: الإضراب من خلال أهم المنابر الإعلامية الدولية

إن ممثلي وكالات الأنباء ومراسلي الصحف الدولية في الجزائر تابعوا أيام الحدث بمراحله، فالإضراب التاريخي الذي عرفته الجزائر بين (٢٨ جانفي) و(٠٤ فيفري) ١٩٥٧ تصدر الواجهة في الصحف الفرنسية وأصبح حديث الساعة في باريس.

جريدة "لموند" (Le Monde) عنونت مقالاً افتتاحيًا عن الإضراب التاريخي بعنوان "إضراب عام في الجزائر أين فتحت المحلات بالقوة"، وأهم ما جاء في المقال (بأن الدعوى إلى الإضراب لم تجد استجابة واسعة في المتروبول لكن الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني بدا هذا الصباح شاملاً في الجزائر، أين كانت الجبهة قد دعت من جهتها إلى التوقف عن العمل الساعة (١٢) ليلاً وتمت الاستجابة لهذا الأمر باستعمال العنف... لقد كان استعراضًا للقوة عشية اجتماع هيئة الأمم المتحدة لمناقشة قضية الجزائر، النقاش الذي كان مقررًا ليوم الغد الثلاثاء، إذ كان استعراضًا للقوة في الوقت نفسه في وجه المسلمين الذين رفضوا الخوض في السياسة والداعية ... لقد بدأت الحركة بعد يومين من العمليات الدمية التي كانت في نظر منفذيها ضرورية من أجل إثارة المجموعة الأوروبية في الجزائر لكي تنفجر غضبًا أعمى يتم استثماره أمام الأمم المتحدة من طرف الداعية الوطنية).[٤٦]

كما أوردت الصحيفة نفسها مقالاً آخر بعنوان (اليوم الرابع للإضراب، الجنرال ماسو (Massu)، ينتظر هدفًا مزدوجا يحاول تحقيق العودة السريعة للعمل.) [٤٧] أما جريدة لوفيغارو (Le Figaro) أوردت مقالاً بعنوان "قبل نقاش هيئة الأمم المتحدة، تصعيد إرهابي لجبهة التحرير الوطني الشيوعية في العاصمة".[٤٨]

جريدة "لكسبراس (L'Express) هي الأخرى تابعت الإضراب حيث نشرت تحليلاً أسبوعيًا حول الشؤون الفرنسية بعنوان "بعد اجتماع الأمم المتحدة" ظهر فيه جليًا تأثر الحياة السياسية في فرنسا والجزائر من جراء التوتر السياسي الذي نجم عن الإضراب. ولعل أبرز ما يدعم هذه الفكرة تلك المقاطع المأخوذة حرفيًا من المقال الذي نشرته الصحيفة في واجهتها. (يجب قلب حكومة "غي موليه" هذا ما صرح به هذا الأسبوع العديد من الزعماء المعتدلين خاصةً "دوشي Duchet" لكن بعد اجتماع هيئة الأمم المتحدة ... الجمعية الوطنية تتمنى إثارة نقاش حول الجزائر.

لكن بعد اجتماع الأمم المتحدة، منفذي الاعتداء ضد الجنرال سالان ثم إيقافهم، وتم اكتشاف تنظيم مضاد للإرهاب في الجزائر، الأسماء والتوضيحات والقرارات أيضًا؟ لكن بعد اجتماع هيئة الأمم المتحدة، السيد موريس فور (Maurice Faure) يجب أن يذهب إلى تونس من أجل المصالحة، لكن بعد اجتماع هيئة الأمم المتحدة، والمعتدلون يريدون وضع الحزب الشيوعي خارجًا عن القانون والحركة من أجل التجمع الشعبي تطالب بالانضمام إلى الأوراتوم (Euratom)[٤٩] وإلى السوق المشتركة والحوار المفتوح حول إفريقيا السوداء استدعى مراجعة دستورية عاجلة لكن بعد اجتماع هيئة الأمم المتحدة هذا الأسبوع سمح للحكومة مؤقتًا بالإجابة على كل شيء وبغرض الصمت على كل شيء).[٥٠]

وفي تقرير مفصل لمراسل وكالة "أسوسياتد براس" (Assosiated Press) الأمريكية بتاريخ (٣٠ جانفي ١٩٥٩)، جاء فيه (بأن الإضراب العام الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني قد تجسم الأمس بصورة ملموسة في العاصمة) ويضيف المراسل "إنني لم أرى في حياتي مدينة يخيم عليها شبح الموت في وضح النهار مثل القصبة في إقفار شوارعها ورهبة السكون العميق النازل على دورها" ويضيف المراسل في تقريره أيضًا "ورغم التنظيمات المقدمة لمواصلة النشاط الاعتيادي دون خوف من الفدائيين لأن عشرة آلاف من جنود الاحتلال تحتل حسب دعاية ماسو (Massu) كل شبر من العاصمة"، هذه هي حالة العاصمة في يومها الأول من الإضراب.

أما كالة "رويتر" (Reuter) البريطانية في تقريرها الذي أوردته في (٣٠ جانفي ١٩٥٧) جاء فيه (أنه هناك إضراب حددت مدته بأسبوع بدأه الجزائريون ودعت إليه جبهة التحرير الوطني) ويضيف التقرير (أن ما يقرب من 90% من الحوانيت في المدن الرئيسية في الجزائر كانت مغلقة وأن 70% من الموظفين الذين ليسوا فرنسيين لم يذهبوا إلى أعمالهم) ويضيف بأن (الإضراب كان يشمل جميع أنحاء البلاد من مغنية على الحدود الجزائرية حتى تبسة على الحدود الشرقية)، (كما أن الناطق باسم الوزير المقيم "لاكوست" اعترف بأن القوات الفرنسية قد كسرت أبواب الحوانيت وأن الأوروبيين قاموا بنهب البضائع التي كان أصاحبها غائبين وذلك أمام مرأى القوات العسكرية).[٥١] إن المنعطف التاريخي الذي عرفته الجزائر أيام إضرابها التاريخي تناقلته الصحف والوكالات الدولية للأنباء، فالحدث تعدى إطاره الإقليمي والرأي العام الدولي اقتنع بما كان يحدث في الجزائر وأزال الستار على نية فرنسا السيئة.

خَاتِمَةٌ

لقد كان إضراب الثماني أيام منعطفًا تاريخيًا حاسمًا أوصل الثورة إلى نقطة اللا رجوع، وألقى منذ ذلك التاريخ بكل الثقل الشعبي الكامن وراء جبهة وجيش التحرير الوطني نحو التحرر والاستقلال. لقد نجحت معركة الجزائر في تحقيق غايتها السياسية بفضل تضحية الشعب الجزائري، وأحدثت ضجة سياسية وأخلاقية عالمية، ما زال العالم يذكرها ويشيد بها، وما قامت به فرنسا في الجزائر كان مخالفًا لكل القوانين والأعراف الدولية، حتى ديغول الذي لُقب "بمنقذ فرنسا" عند اعتلائه سدة الحكم بعد انقلاب ١٣ مايو ١٩٥٨ لم يكن مهتمًا في يوم ما بمصير الأقدام السوداء بقدر ما كان حريصًا على تراجع الجزائر المستقلة عن نشر الكتاب الأبيض الذي جمعت فيه أبشع المجازر والجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر حتى لا يقع لها ما وقع لألمانيا مع اليهود.

الملاحق

نداء الإضراب

أيها الشعب الجزائري

إن كفاحك البطولي ليرجع عهده إلى سنة ١٨٣٠.

إن الاستعمار الفرنسي يحاول منذ مائة وسبعة وعشرين عامًا أن يبديك، ويسحق شخصيتك ويقضي على عزتك ولكن دون جدوى إن الاستعمار الفرنسي ظل مائة وسبع وعشرين عامًا يقتل ويسحق ويعذب خيرة أبنائك الأبرار.

إن الاستعمار الفرنسي جعل من جزائرنا طيلة مائة وسبع وعشرين عامًا، موطن البؤس والرعب والخنق والكبت، لقد بقيت طيلة هذه المائة وسبع وعشرين عاما رافعا لواء الكفاح، لواء الجزائر المكافحة المجاهدة لواء جنود الأمير عبد القادر، لواء ثوار بني سناسن، وأولاد سيدي الشيخ والمقراني، وأبطال جبال أوراس (١٩١٦- ١٩٢٦)، وضحايا سطيف وقالمة وخراطة، وشهداء سيدي علي بوناب، ولواء جيش التحرير الوطني منذ أول نوفمبر ١٩٥٤.

أيها الشعب الجزائري

إن القيادة العليا لجيش التحرير الوطني الجزائري، التي هي مرشدك في النضال، والتي تعوزها ثقتك المطلقة بها، ترسل إليك هذا النداء لتنفيذ إضراب شامل لمدة ثمانية أيام في كامل التراب الوطني، إن واجبكم هو أن تستعدوا للقيام بهذا الإضراب الثوري العظيم في إجماع كامل، ووحدة لا انفصام لها، وأن من واجبكم أن تساعدوا بعضكم بعضا في هذا الإضراب وأنكم لتجعلون جميعًا من هذا الإضراب ظاهرة شعبية تشمل طول البلاد وعرضها من تبسة إلى مغنية ومن الساحل البحري إلى الصحراء الكبرى.

يا أبناء الأمة الجزائرية

من عمال وفلاحين وتجار وموظفين وطلبة وتلامذة، رجال ونساء وأطفال، إنكم ستبعثونها صرخة مدوية في وجه الاستعمار، صرخة تنبعث من أعماق ثورتنا العظيمة، عندما تنفذون إضرابكم التاريخي الأكبر، وأن القيادة العليا لجبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري توصيكم بجمع حاجياتكم لهذه المدة، أعينوا بعضكم بعضا، شيدوا بناء الأمة الجزائرية الحرة المستقلة بالكفاح والتضامن

أيها الجزائريون، أيتها الجزائريات

إن نجاح هذا الإضراب سيكون معناه أمام العالم أنكم تعتبرون وفد جبهة وجيش التحرير الوطني هو المتكلم الأوحد للشعب الجزائري المناضل، إن تنفيذكم للإضراب الثوري العظيم بما فيه من نصب الكمائن في الطرقات ومن التخريب والاشتباكات والهجومات على المدن والمراكز العسكرية، سوف يكون الخطوة الحاسمة في سبيل النصر الأخير.

أيها الشعب الجزائري

لتقف صفًا واحدًا متراصًا وراء جيشك الفتي، وجبهتك العتيدة، لتنجح إضرابك العظيم، العزة للأبطال، والمجد للشهداء.

يحيا جيش وجبهة التحرير الوطني
تحيا الجزائر حرة مستقلة

الهَوامِشُ:

(١) **جريدة المقاومة الجزائرية**، العدد ٠٥، ٢٤ ديسمبر ١٩٥٦، ص ٧،٦

(٢) أحسن بومالي، "**إضراب ٢٨ جانفي ١٩٥٧ الإجماع والتحدي**"، مجلة الذاكرة، العدد ٠٤، "١٩٩٦"، ص ٣٨.

(٣) **جريدة المقاومة الجزائرية**، "**مراحل الثورة الجزائرية نوفمبر١٩٥٤ – ديسمبر ١٩٥٦**"، العدد.١١. (١٩٥٦) ص٥.

(٤) أحسن بومالي، المرجع نفسه، ص ٣٩.

(٥) المرجع نفسه، ص ٣٩.

(6) Jaques Massu, La vraie Bataille D'Alger / France 1972, P.178

(٧) كرونولوجيا شهر أكتوبر، مجلة ٠١ نوفمبر، العددان (١٥٧ – ١٥٨)، ص٠٨.

(٨) كانت السياسة الفرنسية في الجزائر إحدى أهم النقاط الحساسة التي تتبناها المعارضة السياسية في فرنسا لتوجيه النقد و المطالبة بإسقاط الحكومة القائمة يسارية كانت أم يمينية، ولعل ما يبرز ذلك، ما أوردته الصحافة الفرنسية في منتصف الإضراب التاريخي حيث ذكرت جريدة "لكسبراس l'Express" أن اليمينين طالبوا بقلب وإسقاط حكومة "غي موليه" لترددها في اتخاذ إجراءات رادعة حيال جبهة التحرير الوطني وإن كان التاريخ يثبت عكس ذلك. انظر:
L'Express 1 Fevrier1957

(9) Yves Courrier, La Guerre d'Algérie en Images France – Fayard, 1972, P. 76.

(10) Ibid, P 77.

(11) Henri Lemire, Histoire Militaire de la Guerre D'Algérie, Paris / Album Muchel, 1982, P.102.

(12) Jaques Simon, Une grève qui tournera mal «La Guérre D'Algérie ». Historia Magazine, n = 224 – 17 Avril 1972, Pp.948 - 953.

(13) Henri Aleg, «La Guerre D'Algérie», Paris, Temps Actuel, 1981-p323

(14) Jaques SIMON-OP.CITE P,P 948-953.

(15) Henri ALLEG, OP. CITE P 323.

(16) Yves COURRIER."La Guérre D'Algérie" Le Temps des Léopards France Fayard, 1969 P 451.

(17) Jaques SIMON-OP.CITE, Pp. 948-953.

(18) Henri ALLEG, OP. CITE, P. 324.

(١٩) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ٦٠. انظر كذلك:
Hiner LEMIRE, OP CITE P. 103.

(20) Henri ALLEG, OP. CITE, P. 323.

(21) Yves GODARD, Les Paras dans la ville "Les Trois Batailles D'Alger", PARIS- Fayard, 1972. P. 250.

(22) Jaques SIMON-OP. CITE P, P. 948 - 953.

(٢٣) أحسن بومالي، **ذكريات ومآثر – إضراب الثمانية أيام (٢٨ جانفي – ٠٤ فيفري ١٩٥٧)**، مجلة أول نوفمبر – العددان ١٥٢/١٥١. سنة ١٩٩٧ – ص ٢٦-٢٧.

(٢٤) في ٠٧ جانفي ١٩٥٧ تم تسليم الجنرال "ماسو" مسؤولية تنظيم أمن العاصمة وتجنيد (٨٠٠٠) جندي لمحاربة خلايا جبهة التحرير الوطني وإعلان "روبير لاكوست" عن معركة العاصمة.

(٢٥) أحسن بومالي، المرجع السابق، ٢٦-٢٧.

(26) Henri ALLEG, OP. CITE. P. 425.

(27) Ibid. P. 425.

(28) Yves COURRIER, OP. CITE. P.452.

(29) Jaques SIMON, OP. CITE. Pp. 948 – 953.

(30) Henri ALLEG, OP. CITE. P 425 (31)

(31) Ibid. P.428.

(٣٢) غوبلز "GBLEZ" هو وزير الداعية في ألمانيا النازية وأحد المقربين من هتلر، كان شعاره "افتح -اكذب ثم اكذب حتى يعتقد الآخرون أنك تقول الحقيقة".

(33) Jaques SIMON, OP. CITE. Pp. 948 – 953.

(٣٤) أحسن بومالي، "**إضراب ٢٨ جانفي ١٩٥٧، الإجماع والتحدي**"، مجلة الذاكرة العدد (٤) منشورات المتحف الوطني للمجاهد (١٩٩٦). ص ٨٧.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ٩٠.

(٣٦) كانت الاعتقالات العشوائية دون تمييز بين مختلف الشرائح الاجتماعية (أي عامة الشعب الجزائري)، والثقافية (الإطارات والطلبة والمثقفين) والعرقية (حتى غير الجزائريين تعرضوا للاعتقال) ومنهم: (موريس أودان Maurice Audin)، واليهودي الجزائري (هنري ألاق – Henri ALLEG)، ومدير جريدة Alger Republicam.

(٣٧) مقال "**البطل الشهيد بن مهيدي**"، جريدة المجاهد، العدد (١٩)- يوم ١٩٥٨/٠٣/٠١، ص ٦.

(٣٨) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ٩١.

(٣٩) المرجع نفسه، ص ٩١.

(40) Mohamed HABRI-Les Archives de la Revoltion Algérienne. PARIS ed, Jeune Afrique 1981, P.175.

(٤١) أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ٨٨.

(٤٢) انظر: الجريدة L'EXPRESS 1 Février 1957 n = 293 p1

(٤٣) مقال "**صدى الإضراب العظيم في الأقطار العربية**"، المقاومة الجزائرية، ١٧ فيفري ١٩٥٧، ص٨ - ٩.

(٤٤) علي الغربي أبو الوليد، **من أيام ثورة الفاتح نوفمبر ١٩٥٤**. أيام الـ٨ إضراب جانفي ١٩٥٧ – منشورات المتحف الوطني للمجاهد، بدون سنة، ص ٥.

(٤٥) الوزير الأسبق للجنرال "ديغول" وأستاذ القانون بجامعة باريس RENE CAPITAINE روني كابيتان، وهو أستاذ سابق للشهيد علي بومنجل على دروسه، قام احتجاجًا على الممارسات القمعية والتعسفية في حق الشعب الجزائري، ووجه رسالة شديدة اللهجة إلى السلطات الفرنسية ودخلت معه الجامعة في مظاهرات احتجاجية عبأت وراءها المنظمات الإنسانية والدولية والرأي العام حول القضية الجزائرية، ودعمت مواقف الثورة في الخارج.

(46) Le Monde – 29 Janvier 1957, P. 1.

(47) Le Monde- N=3741, Février 1957, P.1.

(48) Le Figaro –N = 3855, 28 Janvier 1957, P.1.

(49) Le Figaro- 30 Janvier 1957, P. 1.

(50) L'Express 1 Février 1957, P.1.

(٥١) **المقاومة الجزائرية**، ١٧ فيفري ١٩٥٧، ص ٣- ٤.